كما يقع من الوصية من المرأة للمفاسلة بخاتم ونحوه او قبل لصحة عبارتهم ايضا
للتوأم الشامل للمخفف من عذاب غير الكفر في حق الكافر فلا تصح من حربي مخوف
ومغمى عليه ورقيق ولو مكاتبا ومكره كسائر العقود لعدم ملك المكره ونقوذ وضعفه
والكران كالمكلف وان لم يكن مميزا ومرض له وشرط فيه عدم المعصية في
الوصية له سواء كان جهة ام غيرها فان كان غير جهة لم تشرط فيه ايضا كونه معلوما
اهلا للملك فلا تصح لكافر لم تكن قربة معصية ولا لاحد هذين الوجهين الجمادية
نعم ان قال اعطوا هذا لاحد هذين صح كما لو قال لوكيله بيعه لاحد هذين ولا
لميت لانه ليس اهلا للملك ولا لدابة لذلك الا ان فسر الوصية لها بعلفها فيكون
اللام وفيحتمل اي بالصرف فيه فتصح لان علفها على مالكها فهو المقصود بالوصية
فيشترط قبوله وتبقين الصرف الى جهة الدابة رعاية لغرض الموصي ولا يسلم شيء منها
للمالك بل يصرفه الوصي فان لم يكن فالقاضي ولو بنى بناء اهاراده في شرح المنهج

وموصى به وشرط فيه كونه مباحا يقبل النقل من شخص الى اخر فتصح بحمل كأنه
وبان انفصل حيا وميتا مضمونا بان كان ولد امة وجني عليه بخلاف ولد البهيمة ان ينفصل
انفصل ميتا بجنايته فان الوصية تبطل وما يغرمه الجاني مما نقص من قيمة امه يشتري
بكون للوارث اداوه في شرح المنهج وصيغه ويشترط فيها لفظ يشعر بالوصية حقيقة
وفي معناه ظاهر في الضمان صريحه كاوصيت له بكذا او اعطوه له او هو له او وهبته او امرت
له بدوصوني في الثلاثة فان اقتصر على نحو وهبته له فهبة ناجزة او على نحو اوصى
اليه كذا من مالي فتوكيل يرتفع بموته وفي هذه والتي قبلها لم يكون كناية وصية او في
جعلته له احتمل الوصية والهبة فان علمت نيته لاحدهما او البطل او على ذلك فالي
للفقر الم يكن اقرارا بل كناية وصية وكناية كهو له من مالي ومعلوم ان الكناية
تفتقر الى نية اما قوله هو له فقط فاقرار اذا نه من صرائحه ووجد نفاذا في موضوعه
فلا يجعل كناية في غيره وهو الوصية وكذا لو اقتصر على قوله هو صدقة او وقف على
كذا فيتجز من رح والمراد بالصيغة هنا الايجاب اما القبول فسيأتي ملكها من
اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اي ملك الموصى له المعين الموصى
بمعنى الموصى به الذي ليس باعتاق بعد موت الموصي وقبل القبول موقوف فمتى
القبول بعد الموت ان قبل بان انه ملكه بالموت وان رد بان انه للوارث اما لو اوصى
باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث الى اعتاقه فالمؤنة عليه افاده في شرح المنهج وقائما

قيد

قيد الموصى له بقوله المعين لانه الذي يعتبر فيه القبول والمحلي لعله لم يطلع وقد
الكناية على عبارة المنهج فحمل قوله المعين قيدا في الموصى به قال ولم يذكر تحرز
قوله المعين ولعله اخرج المبهم كاذا قال اوصيت لفلان باحد عبيدي او لحاجة
لذلك كما علمت بمعنى الموصى به لما كانت الوصية تطلق على العقد الذي هو قوله
اوصيت لفلان بكذا وكان ذلك ليس مرادا هنا فسره بقوله بمعنى الموصى به فتى
الكلام استخدم اطلق الوصية في الترجمة على العقد واعاد عليها الضمير بمعنى
اخر على حد اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وبوكا نوا غضابا على القبول
اي بعد الموت وبتراخ واعتبارا القبول انما هو في الموصى له المعين كما مر وانما تقدر
المعين حيث كان اهلا للقبول والا فيعتبر قبول وليه او وصيه او ناظر المسجد ولا يصح
القبول قبل الموت لان الموصى ان يرجع في وصيته ولا يشترط القبول في غير معين
كالفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم ويلزم في غير
اشتراط القبول نحو الخيل المسبلة في الاتعوير وانما لم يشترط القبول لانه
انما يشترط في العقود الذي يشترط فيها ارتباط القبول بالايجاب وظاهر انه لا حاجة
الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقا كان قال اعتقوا عني فلانا فانه يعتق بموتي خلافا
ما لو وصى له برقبته فانه يحتاج الى ذلك لاقتضاء الصيغة له ولا يشترط المطابقة
بين الايجاب والقبول فيصح ان يقبل بعض الموصى به ويبطل في باقيه اذا شرط
المطابقة انما هو في البيع والوصية ليست كذلك والمعتمد في الهبة شرط ذلك
وان وقع في م ر خلافه ولا بد من القبول لفظا كما قاله م ر وان قال ابن حجر يشبه
الاكتفاء بالاخذ وعبارة م ر وظاهر كلامهم ان المراد القبول اللفظي ويشبه الاكتفاء بالنظر
وهو الاخذ كالهدية والوجه الاول اهـ اذ لا يكفي لقبوله موقوف على موته
السير والتقسيم لانه جماد اي كالجماد بجامع عدم الروح وليس المراد حقيقة الجماد
وهو ما ليس حيوانا ولا اصل حيوان ولا يرد على هذا التعليل المسجد والحمام فانهما
الروح فيه فانهما يملكان لانا نقول اما الاول فمستثنى واما الثاني فهو انما استثنى
لما صار الى الحيوانية وبضمهم دفع ذلك بقوله لانه جماد اي وشأن الجماد ان لا
يملك فلا يرد الحمل والمسجد والا اي لو ملكه الموصى له بالموت لما صح رده لان
ملكه فهري كالارث لا يقبل الرد فتعين وقفه هذا هو الذي انحصر فيه الامر
من احتمالات السبر المذكورة كان له تمرة وكسب الخ اي فكانت هذه موقوفة ايضا